

الفصل التاسع

استصلاح الأراضي واستراتيجية التوسع الأفقي

في ضوء الزيادة السكانية المطردة، بدأت الدولة في استصلاح أراض جديدة بهدف زيادة الرقعة الزراعية لتوفير الاحتياجات الغذائية، وإيجاد مجتمعات عمرانية جديدة.

وقد أدت جهود استصلاح الأراضي منذ عام ١٩٥٢ وحتى الآن إلى إضافة ما يقرب من ٢ مليون فدان ولكن الدخل المتولد منها وقدرتها على استيعاب سكان جدد ما زال محدودا نسبيا؛ مقارنة بالزيادة السكانية وبقيمة الدخل الزراعي الكلي على مستوى الدولة.

وقد اتبعت الدولة استراتيجيات مختلفة لإدارة الأراضي المستصلحة كانت تتأثر دائما بالاتجاه السياسي للدولة. فقد استبقت جانبا كبيرا من هذه الأراضي في حوزتها كمزارع حكومية، مما أدى إلى زيادة تكاليف زراعة الأراضي وقلة المحصول الناتج عنها وعدم استقرار المجتمع فيها.

ثم لجأت الدولة بعد ذلك إلى توزيع هذه الأراضي على صغار المنتفعين وتقديم السلف والمساعدات لهم، ثم التوزيع على الخريجين في مراحل مختلفة

ابتدأت بخريجي كليات الزراعة بواقع ١٥-٣٠ فداناً مع الدعم المادي، ثم انخفض معدل التوزيع ليصل إلى ٥ أفدنة لكل خريج من مختلف التخصصات.

وأخيراً بدأت الدولة في الاتجاه إلى بيع الأراضي إلى المستثمرين القادرين مع الإبقاء في ذات الوقت على سياسة توزيع قطع صغيرة من الأراضي على شباب الخريجين وصغار المنتفعين.

(١) الأهداف الاستراتيجية لاستصلاح الأراضي في مصر

تتلخص أهم أهداف استصلاح الأراضي فيما يلي:

- ١ - زيادة الرقعة الزراعية وبالتالي زيادة الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي وزيادة الصادرات الزراعية.
- ٢ - خلق فرص عمل جديدة منتجة والمساهمة في حل مشكلة البطالة.
- ٣ - تحقيق الأمن الغذائي للمنتفعين الجدد بحصولهم على الأراضي والمسكن مما يوفر لهم حياة اجتماعية مناسبة.
- ٤ - إعادة التوزيع السكاني على مستوى الجمهورية والخروج من الوادي الضيق للمناطق الجديدة وزيادة المساحة المأهولة في مصر من ٥% إلى ٢٥% وما يترتب على ذلك من حل مشكلة التكدس السكاني والمساهمة في تحسين الظروف البيئية.

(٢) المساحات المستصلحة حتى عام ١٩٩٨

بدأت الدولة منذ عام ١٩٥٢ الدخول في خطط متتالية لاستصلاح الأراضي بمختلف أنواعها من أراض طينية ملحية في شمال الدلتا إلى أراض جيرية ورملية في غرب الدلتا وشرقها. وأمكن بالفعل استصلاح مساحة قدرها حوالي

٣٩٠٠٠ فدان خلال الفترة من عام ١٩٨١-٥٢. واكتسبت مصر خبرة كبيرة في استصلاح الأراضي والتعامل مع المتغيرات الكثيرة مثل نوع الأراضي ومدى احتياجها للصرف أو الرفع بالمضخات واقتصاديات كل العوامل المؤثرة سواء في الإنشاء أو الإدارة. وقد تم استصلاح مساحة قدرها حوالي ٢٨٦٥٠٠ فدان خلال الفترة من عام ١٩٨٧-٨١ ومساحة قدرها حوالي ١٥١٤٠٠٠ فدان خلال الفترة من عام ١٩٩٨-٨٧، وبذلك نجد أن إجمالي المساحة المستصلحة خلال الفترة من ١٩٩٨-٥٢ قد بلغت حوالي ٢,١٨ مليون فدان بمتوسط حوالي ٤٧,٦ ألف فدان سنويا كما هو مبين بالجدول التالي:

جدول رقم (١٠-١) توزيع المساحات المستصلحة في الفترة من ١٩٩٨-٥٢

المساحة بالفدان	المنطقة
٣٢١٦٥٠	سيناء وشرق القناة
٥٢٤٥٩٣	شرق الدلتا
٢٧٥٥٥٠	وسط الدلتا
٦٤٢١٩٥	غرب الدلتا
١٦٩٦٦٥	مصر الوسطى
١٤٥٢٤٦	مصر العليا
٩٢٥٢٠	الوادي الجديد
١٨٣٤١	مناطق أخرى
٢١٨٩٧٦٠	الإجمالي

المصدر : الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية - ١٩٩٩

(٣) التنمية العمرانية للمساحات المستصلحة :

يتم توزيع الأنساق العمرانية في نطاقات المساحات المستصلحة إلى أربعة مستويات وهي:

١ - القرى الأم (المراكز العليا): وتتركز فيها الخدمات العامة والاجتماعية والإدارية والأمنية والأسواق المركزية والمعارض والصناعات الصغيرة. ويزيد زمامها الزراعي على ١٠٠٠٠ فدان وتخدم مساحة نصف قطرها حوالي ١٠ كم. وتمثل هذه الفئة الحجمية حوالي ٥% من قرى الاستصلاح.

٢ - القرى المركزية: وتتركز فيها الخدمات العامة والاجتماعية والأنشطة الحرفية. ويتراوح زمامها الزراعي بين ٥٠٠٠-١٠٠٠٠ فدان وتخدم مساحة نصف قطرها حوالي ٧,٥٠ كم. وتمثل هذه الفئة الحجمية حوالي ٥% أيضا من قرى الاستصلاح.

٣ - القرى المتوسطة: وتتركز فيها الخدمات الضرورية والاجتماعية للقرى الصغيرة. ويتراوح زمامها الزراعي بين ٢٠٠٠-٥٠٠٠ فدان وتمثل حوالي ٢٥% من قرى الاستصلاح.

٤ - القرى الصغيرة: ويقل زمامها الزراعي عن ٢٠٠٠ فدان. وتمثل حوالي ٦٥% من قرى الاستصلاح.

ويقدر عدد المنتفعين بالأراضي المستصلحة الجديدة بحوالي ١٥٠٠٠٠ منتفع. كما يقدر عدد السكان الكلي بهذه المناطق بحوالي ٦٠٠٠٠٠ نسمة.

وعلى الرغم من أن معظم مشروعات الاستصلاح الزراعي قد اتفقت فيما بينها تقريبا على التوزيع المكاني والحجمي والوظيفي للتجمعات السكنية بها، السابق ذكره، إلا أن هذه الصورة قد تغيرت إلى حد ما عند التنفيذ - ومع مرور الوقت - في بعض هذه المشروعات. فقد اتضح من مراجعة بعض تجارب المناطق المستصلحة أنه من الصعب الالتزام بالترج الهرمي الجامد سواء النظري أو المقترح في مشروعات الاستصلاح، ويجب أن يتوافر قدر من

المرونة في توزيع التجمعات الريفية بالمناطق المستصلحة أو في تدرجها الهرمي؛ تحتّمها خصوصية كل منطقة.

من ناحية أخرى، فإن دراسة مشروعات تعمير المناطق المستصلحة أفرزت العديد من المؤشرات الهامة التي تتعلق بارتباط توزيع هذه التجمعات بشبكات البنية الأساسية وبالهيكल العمراني والاقتصادي للأقاليم القائمة المحيطة، والتي يمكن عرضها على النحو التالي:-

- ضرورة تكامل توزيع التجمعات السكنية مع توزيع شبكات البنية الأساسية تقاديا لأي تعارض بينهما، خاصة وأن توفير الشبكات الداخلية يكون عادة من اختصاص وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، بينما يكون توفير الشبكات الخارجية من اختصاص وزارات أخرى هي الموارد المائية والرى والكهرباء والنقل.

- ضرورة ربط تخطيط مناطق الاستصلاح بالهياكل العمرانية والاقتصادية القائمة المحيطة، لأن كل عناصر النسق العمراني تؤثر في بعضها البعض داخل مناطق الاستصلاح وخارجها.

- ضرورة إنشاء مركز عمراني كبير في مناطق الاستصلاح ليوفر الخدمات ذات المستوى الأعلى المطلوبة خصوصا في المراحل المتقدمة من المشروع. ويمكن الاعتماد على أحد التجمعات القائمة بالإقليم المجاور ليقوم بهذا الدور المركزي. وتشير الدراسات إلى أن معظم سكان غرب النوبارية يعتمدون على مدينة أبو المطامير في خدماتهم العليا (الصحية والتجارية والتعليمية) حتى بعد إنشاء مدينة النوبارية الجديدة.

- ضرورة التعامل مع توزيع التجمعات الريفية في مناطق الاستصلاح على أنه وضع ديناميكي وليس وضعاً استاتيكيًا ثابتاً، فقد أشارت الدراسات في هذا الصدد إلى أن هذا التوزيع يتغير مع الزمن وعبر مراحل التنمية المختلفة. ويستدعي ذلك مراجعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية لكل مشروع لتكون محددات واضحة لتخطيط مناطق الاستصلاح وتوزيع التجمعات العمرانية بها.

ويمكن القول من مجمل ما سبق إنه من الصعب الاعتماد على نسق نظري لتوزيع التجمعات العمرانية وتطبيقه في كل مشروعات الاستصلاح بلا استثناء. وإنما يجب إجراء دراسات متأنية لكل مشروع على حدة، ومراجعة التجارب السابقة حتى يتسنى تحقيق الأهداف المنشودة من تعمير هذه المناطق.